أثر الأداء الاقتصادي على الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي

دكتور/ شيرين عادل نصير

أثر الأداء الاقتصادي على الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي

دكتور/ شيرين عادل نصير
مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية

ملخص البحث
أثر الأداء الاقتصادي على الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي

تعاني عديد من الدول العربية من عدم الاستقرار السياسي، الذي تمثل في سلسلة من الإحتجاجات تطورت إلى ما عرف بثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس لتتعاقب في مصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من دول المنطقة. بالرغم من تبني معظم هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات إلا أن هذه البرامج لم تنجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما اتسم النمو المحقق بأنه نمواً بلا تنمية أدى إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة، مما أثر سلباً بشكل أكثر حدة على محدودي الدخل، وعمق من حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أبناء الوطن الواحد. وكان لذلك أكبر الأثر على عدم الرضا العام من قبل معظم الأفراد مما أدى في النهاية إلى إندلاع الإحتجاجات التي تحولت إلى ثورات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي بمنطقة الثورات العربية وبخاصة في كل من: تونس ومصر وليبيا واليمن، فضلاً عن السودان. وذلك من خلال تحديد دور النمو الاقتصادي المحقق خلال العقدين السابقين، وارتفاع معدلي البطالة والتضخم، ومن ثم ارتفاع معدل البؤس الاقتصادي، فضلاً عن أثر مشاركة المواطنين في الحياة السياسية

على الاستقرار السياسي بالمنطقة. لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث ببناء نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (CI/ECM)، بإستخدام أسلوب PMG لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي كمتغير تابع وكل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والديمقراطية في دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٣).

توضح نتائج القياس أن هناك توازن طويل الأجل بين الاستقرار السياسي من ناحية، وكل من النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والديمقراطية من ناحية أخرى. عند حدوث خلل أو عدم توازن بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، تحتاج المتغيرات إلى سنة ونصف تقريباً للعودة إلى التوازن من جديد. كما أثبتت النتائج أن النمو الاقتصادي بدول الدراسة لم ينجح خلال العقدين السابقين في تحقيق الاستقرار السياسي، بل أدى إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بمعدل أكبر. كما أن ارتفاع كل من معدلي البطالة والتضخم يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بدول الدراسة. أخيراً تبين الدراسة أن زيادة معدل الديمقراطية في بلدان عانى مواطنيها من الديكتاتورية لفترات طويلة من الزمن يؤثر سلبياً على الاستقرار السياسي بالبلاد.

Abstract

The Effect of the Economic Performance of the Arab Spring Countries on the Political Stability

Most of the Arab countries suffer from the political instability; this is represented in a series of protests developed into what so called 'the Arab spring revolutions' which began in Tunisia followed by Egypt, Libya, Yemen, Syria and other Arab countries. Although most of these countries adopt economic reform programmes since the beginning of the 1990s,

they failed to achieve high rate of economic growth.Instead this economic growth does not obtain economic development, and lead to an increase in the inflation rate and unemployment rate and therefore an increase in the inequality of income distribution among citizens.

The studyaims to identify the main economic and political factors that significantly affect political instabilityinArab spring countries, especially Tunisia, Egypt, Libya, Yemen and Sudan over the period (1996-2013). This can be obtained through determining the significant effect of economic growth, inflation, unemployment, and democracy on the political instability in these countries. To achieve this goal, the co-integration and error correction model (CI/ECM) has been constructed, using pooled mean group approach (PMG) to estimate the long-run relation between political stability as a dependent variable and economic growth, inflation, unemployment, and democracy as explanatory variables in the Arab spring countries over the period (1996-2013).

The results of the estimation indicate that political stability is found to be co-integrated with its fundamental determinants at the 1% significance level, with a high adjustment speed toward the steady state equilibrium, reach 68%. Therefore, the short-run disequilibrium is corrected and all the variables reach new steady state equilibrium through only one year and half. The long-run results indicate that economic growth failed to achieve the political stability in the Arab spring countries over the last two decades. An increase in economic growth, inflation rate, unemployment rate, and level of democracy affect the political stability negatively in these countries over the period of the study.

١. المقدمة

عانت عديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية ولازالت تعاني من عدم الإستقرار السياسي، الذي تمثل في سلسلة من الإحتجاجات تطورت إلى ما عرف بثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس لتتعاقب في مصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من دول المنطقة. تلك الثورات المتتالية إنما جاءت أثر سنوات عديدة من تردي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، فضلاً عن القمع وعدم مشاركة الأغلبية في الحياة السياسية ببلادهم. وبالرغم من تبني معظم هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي إلا أن هذه البرامج لم تنجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فضلاً عن زيادة معدلات التضخم التي أثرت سلباً بشكل أكثر حدة على محدودي الدخل، مما عمق من حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أبناء الوطن الواحد. وكان لذلك أكبر الأثر على عدم الرضا العام من قبل معظم الأفراد، مما أدى في النهاية إلى إندلاع مثل هذه الإحتجاجات التي تأججت وتحولت إلى ثورات بسبب تجاهل الحكومات لمطالب الشعوب وتبني سياسة القمع الشديد لهذه الإحتجاجات.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي بمنطقة الثورات العربية وبخاصة في كل من: تونس ومصر وليبيا واليمن، فضلاً عن السودان، التي عبر عنها المواطن العربي بالعيش، والحرية، والعدالة الإجتماعية كمطالب أساسية لهم. إنطلاقا من ذلك هدفت هذه الورقة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل حقق النمو الاقتصادي خلال العقدين السابقين الاستقرار السياسي في المنطقة؟
- هل كان للأوضاع الاقتصادية المتردية في هذه الدول التي انعكست في ارتفاع معدلي البطالة والتضخم، ومن ثم ارتفاع معدل البؤس

الاقتصادي دوراً معنوياً في زعزعة الاستقرار السياسي في دول الدراسة؟

- ما أثر مشاركة المواطنين في الحياة السياسية على الاستقرار السياسي بالمنطقة؟

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة التي تطرحها، قام الباحث ببناء نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (CI/ECM)، باستخدام أسلوب Pooled Mean Group (PMG) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي كمتغير تابع وكل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والديمقراطية في دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٣).

تتكون الدراسة من سبعة أجزاء رئيسة: الجزء الأول يعرض المقدمة، وتتناول مشكلة الدراسة، وهدفها، والمنهج المستخدم. الجزء الثاني يتناول تطور وتحليل أهم مؤشرات الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي بدول الدراسة، ويتناول الجزء الثالث الدراسات السابقة التي اهتمت بتحديد أهم أسباب الاستقرار السياسي في مناطق العالم المختلفة.واهتم الجزء الرابع ببناء نموذج قياسي لمحددات الاستقرار السياسي في تونس ومصر وليبيا واليمن والسودان معاً خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٣). أما الجزئين الخامس والسادس فيتناولا منهجية النموذج القياسي وعرض نتائج القياس، بينما النتائج والتوصيات تم عرضها في الجزء الأخير من الدراسة.

٢. تطور الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي بدول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٣)

يقوم هذا الجزء من الدراسة بالتعرف على مدى الاستقرار السياسي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والسودان وتطوره عبر الزمن. كما يتناول تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول الدراسة

وتطورها والمقارنة بينها من ناحية وفيما بينها وبين المناطق الأخرى من العالم من ناحية أخرى خلال سنوات الدراسة.

٢-١: الاستقرار السياسي وتطوره بدول الدراسة

تعاني معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بإستثناء دول الخليج العربي مرتفعة الدخل من عدم الاستقرار السياسي، ولاسيما في السنوات الأخيرة، والمتمثل في عدم إستقرار الحكومات والنظام السياسي بأكمله والتغير المستمر في سياساتهم وتعرض النظام للمظاهرات الشعبية، فضلاً عن الثورات والإضرابات والمظاهر المختلفة للعنف والإرهاب.وتتبع مظاهر عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول من عدم رضا المواطنين عن الحكومة وشعورهم بالحرمان والظلم وعدم الرضا عن ظروفهم المعيشية مادياً ومعنوياً.

يمكن التعبير عن الإستقرار السياسي بدول الدراسة من خلال تحليل بعض المؤشرات، التي تعكس الاستقرار في الحكومة وسياستها وإحتمالية الإطاحة بها، وتأخذ الرقم صفر في حالة عدم الاستقرار، ١٠٠ في حالة أقصى إستقرار– كما سيتم توضيحه في الجزء الرابع من الدراسة[١]. وتعد تونس من أكثر البلاد إستقراراً خلال فترة الدراسة كما يتبين من الشكل رقم (١)، حيث تراوح مؤشر الاستقرار بها ٥٦.٧ درجة عام ٢٠٠٠ وهو أعلى درجة إستقرار في كل دول الدراسة لهذا العام، بينما كانت السودان ثم اليمن من أكثر الدول عدم إستقراراً بالمنطقة، حيث بلغ المؤشر بهما ٠.٩٦، ١٣.٥ نقطة على التوالي عام ٢٠٠٠.

---

١ تستخدم الدراسة مؤشر الإستقرار السياسي المقاس ضمن مؤشرات الحكم العالمية (WGI) كمقياس للإستقرار السياسي، وتتمثل مؤشرات الحكم في ستة مؤشرات هى: التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: (World Banka,b, 2011).

شكل رقم ١
مستوى الاستقرار السياسي لدول الدراسة في السنوات (٢٠٠٠، ٢٠١١، ٢٠١٣)

المصدر: محسوب من بيانات:
World Bank(2015),*The Worldwide Governance Indicators (WGI)*, http://info.worldbank.org governance/wgi/index.aspx#home.

غير أنه بمتابعة معدل التغير في مؤشرات الاستقرار السياسي في دول الدراسة خلال الفترة من ١٩٩٨إلى ٢٠١٣ كما يتضح من الشكل رقم (٢)، يلاحظ أنها تتناقص دائماً منذ بداية فترة الدراسة ولاسيما في تونس ومصر وليبيا، حتى بلغت هذه الحركات أقصاها في أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ لتتفجر الثورات المتتالية بالمنطقة بدءاً بثورة تونس ثم مصر فليبيا واليمن، ومن ثم انخفض مؤشر الاستقرار السياسي بشدة ليبلغ أدناه عام ٢٠١١ في مصر والسودان. وقد تحسن في مصر قليلاً عام ٢٠١٢ ثم واصل إنخفاضه عام ٢٠١٣ بسبب ثورة ٣٠ يونيه، بينما تحسن تدريجياً في السودان في السنتين الأخيرتين. انخفض المؤشر بشدة في تونس منذ ٢٠١١ واستمر في الإنخفاض ليصل إلى أدنى قيمة له، وهي حوالي ١٩ نقطة عام ٢٠١٣. كذلك بدأ إنخفاض مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا منذ ٢٠١٠ ليسجل أدنى قيمة له عام ٢٠١١، ثم استمر في الإنخفاض حتى نهاية فترة الدراسة ولو بمعدلات أقل. أما اليمن فقد سجلت أقل إستقرار سياسي بعد السودان خلال كافة سنوات الدراسة، وقد بلغ هذا المؤشر أقصاه ١٣,٤ نقطة عام ٢٠٠٠ وأدنى قيمة له ١,٤ نقطة عام ٢٠١٢.

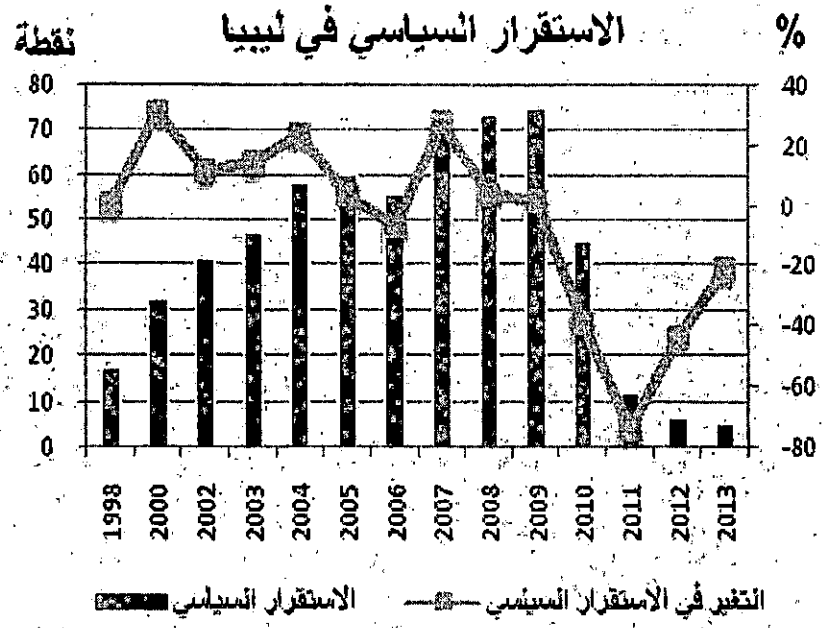
الاستقرار السياسي في ليبيا
نقطة
%
80
70
60
50
40
30
20
10
0
40
20
0
-20
-40
-60
-80
1998
2000
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
الاستقرار السياسي
التغير في الاستقرار السياسي

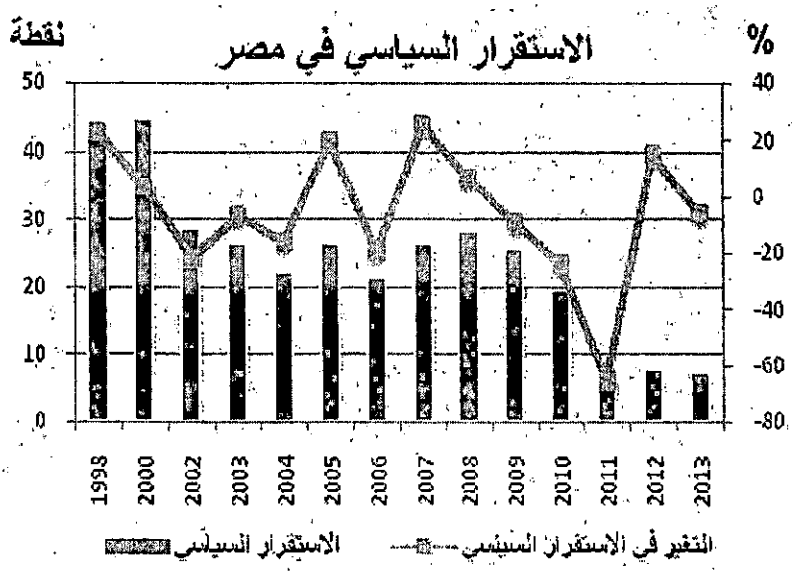
الاستقرار السياسي في مصر
نقطة
%
50
40
30
20
10
0
40
20
0
-20
-40
-60
-80
1998
2000
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
الاستقرار السياسي
التغير في الاستقرار السياسي

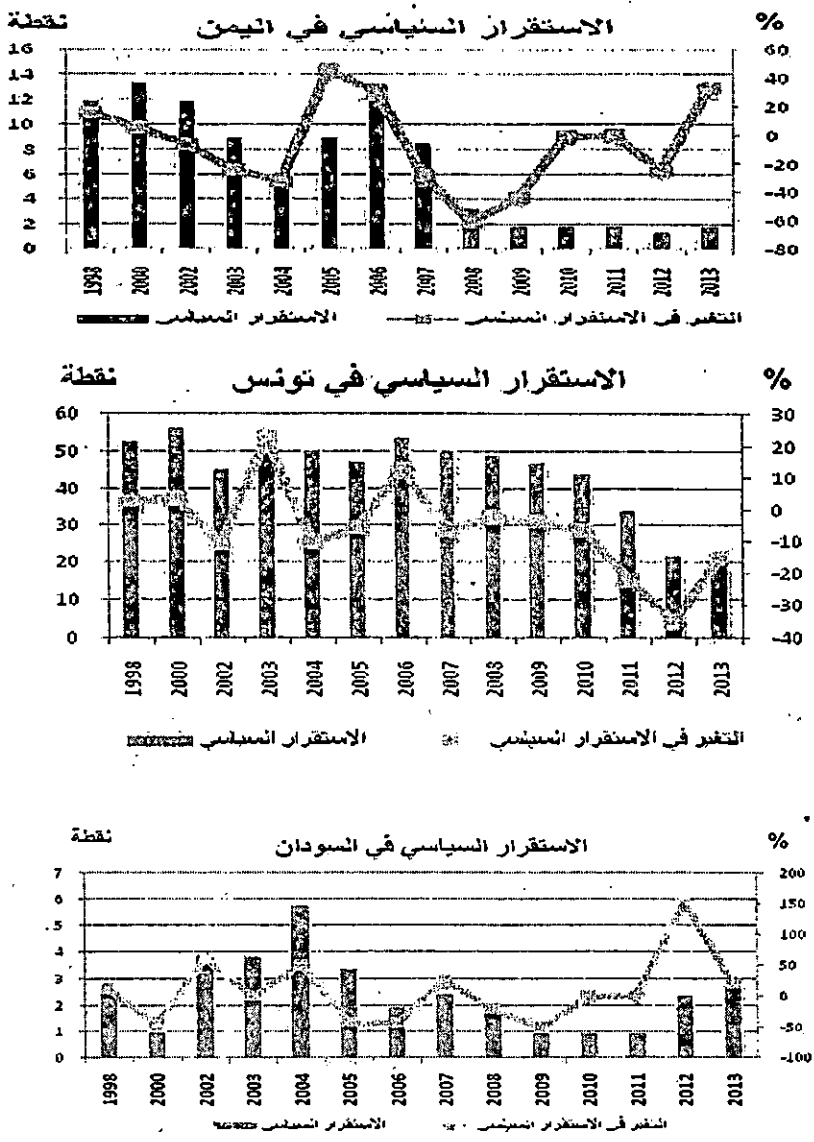

شكل رقم ٢

تطور الاستقرار السياسي والتغير فيه بدول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2015), *The Worldwide Governance Indicators (WGI)*,

٢ـ٢: الأداء الاقتصادي وتطوره بدول الدراسة

يمكن التعبير عن الأداء الاقتصادي في المجتمع من خلال عديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل معدل البطالة، ومعدل التضخم، وحجم الناتج المحلي أو القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه ومعدل النمو فيه، فضلا عن عجز الموازنة العامة بالدولة أو غيرها من المتغيرات والمؤشرات التي تعكس مدى قوة أو ضعف مستوى الأداء الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة. وسوف تركز هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات للأداء الاقتصادي في دول الدراسة الخمسة، وهي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم.

٢ـ٢ـ١: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو فيه

سجلت ليبيا أعلى متوسط في نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لباقي الدول في كل سنوات الدراسة وهذا أمر متوقع، حيث أنها الدولة النفطية الوحيدة بالدراسة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج سنوياً - كمتوسط للفترة كلها- حوالي 8,688$، بحد أقصى 12,375$ عام ٢٠١٠ قبل إندلاع الثورة في مارس ٢٠١١. ومع ذلك فقد سجل هذا الناتج أعلى معدل تغير خلال فترة الدراسة تراوح ما بين ٦٠٪ إنخفاض عام ٢٠١١ إلى ١٢٢٪ ارتفاع عام ٢٠١٢، حيث أن الناتج الإجمالي في ليبيا يعتمد على الإيرادات الريعية الناتجة عن البترول ولا يعتمد على نمو مرتبط بإنتاج حقيقي، وبالتالي كان الأكثر تقلباً من عام لآخر كما يتضح من الشكل رقم (٣).

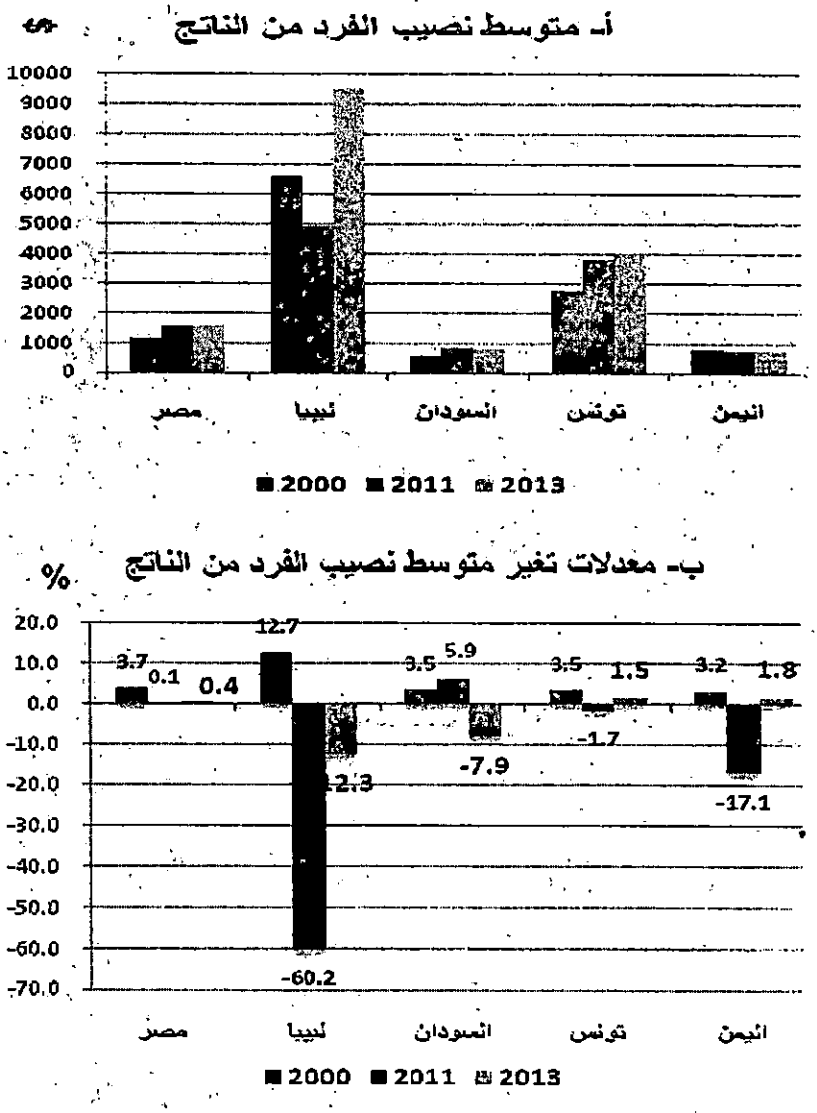

شكل رقم ٢

متوسط نصيب الفرد من الناتج بدول الدراسة ومعدلات النمو فيه (٢٠٠٠-٢٠١١-٢٠١٣)

المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.

تأتي تونس في المرتبة الثانية بمتوسط نصيب للفرد من الناتج يعادل $٣,٢٠٠ سنوياً كمتوسط لفترة الدراسة يزداد بمعدلات بسيطة خلال هذه الفترة. ثم تأتي مصر بمتوسط نصيب للفرد من الناتج يعادل $١,٢٨٧ في المتوسط سنوياً ويزداد بمعدلات طفيفة خلال سنوات الدراسة من $١,٥٠٠ عام ٢٠٠٩ إلى $١,٥٦٦ عام ٢٠١٣، بمعدل زيادة سنوية قدرها ٠,١٪، ٠,٥٪، ٠,٤٪ للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على الترتيب. بينما سجلت كل من اليمن والسودان أقل متوسط ناتج للفرد سنوياً وأقل معدلات نمو خلال فترة الدراسة. وبمقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج لدول الدراسة بنظيره في مناطق العالم النامي الأخرى، يتبين أنها تعاني من إنخفاض في متوسط ناتج الفرد مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومقارنة بدول شرق آسيا والمحيط الهادي وكذلك دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عام ٢٠١٣، كما يتضح من الشكل رقم (٤). إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج في دول الدراسة يرتفع عن نظيره في كل من جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

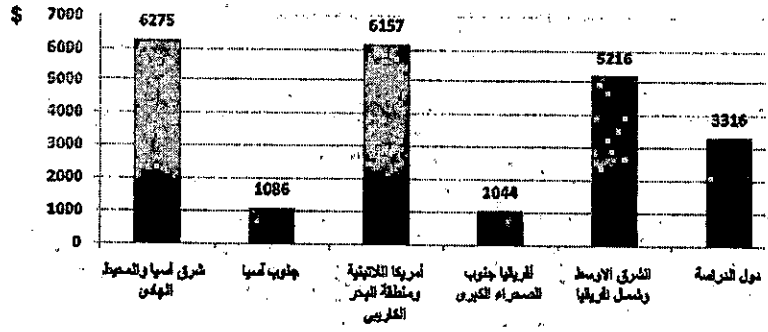

شكل رقم ٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج عام ٢٠١٢ مقارنة بمناطق العالم النامي
المصدر: محسوب من بيانات:
World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.

٢-٢-٢: معدل البطالة

يعد معدل البطالة في مصر أقل معدل بطالة في الدول العربية محل الدراسة، وذلك خلال جميع سنوات الدراسة. ومن الملاحظ ارتفاع معدل البطالة في مصر من ٩٪ عام ٢٠١٠ –أي قبل ثورة ٢٥ يناير– إلى ١٢٪، ١٢,٧٪، ١٢,٧٪ عام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على الترتيب كما يتضح من الشكل رقم (٥). بينما سجلت ليبيا أعلى معدل للبطالة خلال فترة الدراسة، إذ بلغ حوالي ١٩,٥٪ كمتوسط للفترة وتميز بالثبات خلال سنوات الدراسة. وتشابهت معدلات البطالة في باقي الدول من حيث معدلاتها التي بلغت ١٥٪ في السودان، ١٤,٨٪ في تونس، ١٤٪ في اليمن كمتوسط لفترة الدراسة. وإرتفع معدل البطالة بشدة في تونس في أعقاب الثورة في عام ٢٠١١ إلى ١٨,٥٪ ثم عاد إلى مستوياته الطبيعية ١٤٪ منذ عام ٢٠١٢. بينما إرتفع هذا المعدل في اليمن ليصبح ١٧,٨٪ منذ ٢٠١٠ وأستمر إلى نهاية الفترة.

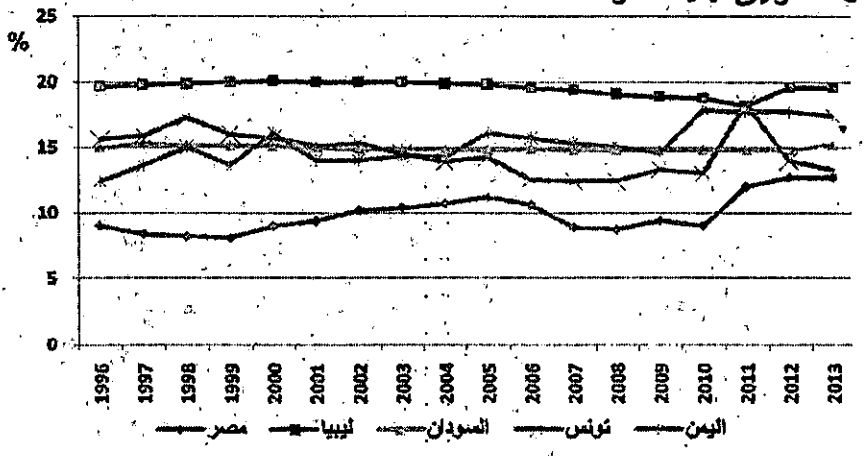

شكل رقم ٥

تطور معدلات البطالة بدول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠١٣)

المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.

بمقارنة معدلات البطالة بدول الدراسة بنظائرها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)أو بالمناطق الأخرى بالعالم عام ٢٠١٣ ، يتبين أن الدول محل الدراسة تعاني بشدة من إرتفاع معدلات البطالة بها كما يتضح من الشكل رقم (6).

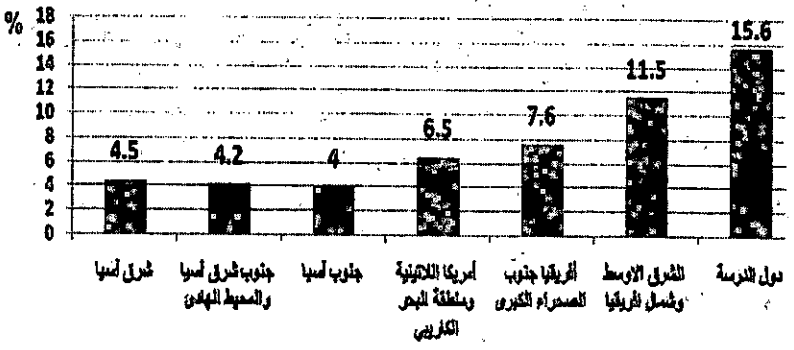

شكل رقم ٦
معدلات البطالة بمناطق العالم المختلفة عام ٢٠١٣.
المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.

٣,٢,٢: معدل التضخم.

بلغت معدلات التضخم في ليبيا أقل من مثيلتها في باقي البلاد العربية محل الدراسة - ٣,٦٪ كمتوسط لسنوات الدراسة- إلا أنها من أكثر المعدلات تذبذباً إنخفاضاً إلى - ١٠٪ عام ٢٠٠٢ وإرتفاعاً إلى ١٥,٥٪ عام ٢٠١١. ثم جاءت تونس لتحتل مرتبة ثاني أقل معدل تضخم بين دول الدراسة، إذ بلغ ٤٪كمتوسط للفترة ولكنه تميز بالاستقرار النسبي طول الفترة، غير أنه إرتفع قليلاً في السنتين الأخيرتين ليصل إلى ٦٪ عام ٢٠١٣ كما يتضح من الشكل رقم (٧).

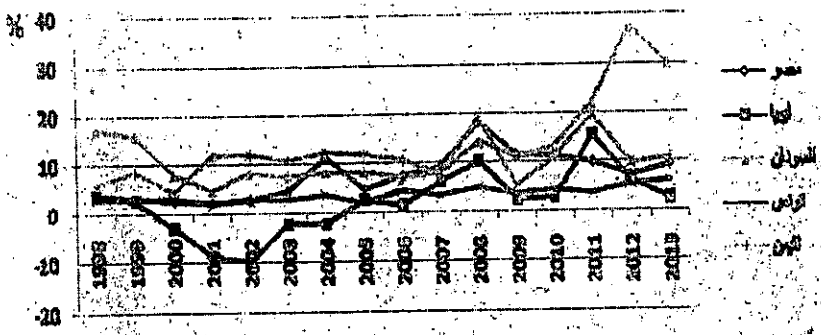

شكل رقم ٧

تطور معدلات التضخم بدول الدراسة خلال الفترة(١٩٩٨ – ٢٠١٣).

المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.

بلغ معدل التضخم في مصر حوالي ٨.٨٪ كمتوسط لفترة الدراسة، أخذ يزداد منذ عام ٢٠٠٤ ليبلغ ١١.٣٪ ويصل إلى أقصاه عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية ليصل إلى ١٨.٣٪، ثم انخفض ليصل إلى ٧.١٪ عام ٢٠١٢ وارتفع مجدداً عام ٢٠١٣ إلى ٩.٥٪.في حين بلغت معدلات التضخم في اليمن ١٨٪ وفي السودان ٤٠٪ كمتوسط للفترة مع تقلبات كبيرة في معدلاتها طوال فترة الدراسة.وبمقارنة دول الدراسة بباقي مناطق العالم النامية عام ٢٠١٣، كما يتضح من الشكل رقم (٨)، يتبين الإرتفاع الكبير لمعدل التضخم بتلك الدول، مما يشير إلى وجود مشكلة حقيقية بتلك الدول.

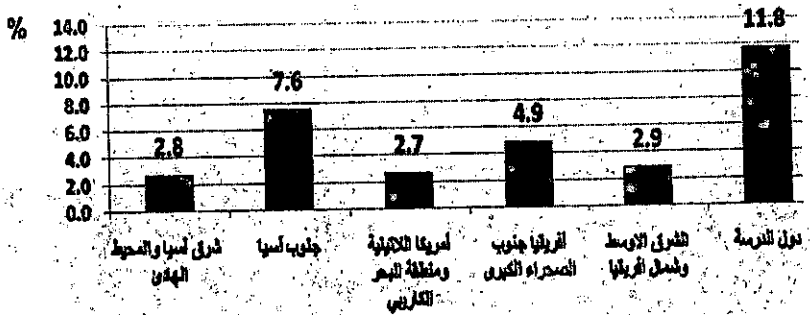

شكل رقم ٨

معدلات التضخم في مناطق العالم المختلفة عام ٢٠١٢.

المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.

٣,٢,٢: مؤشر البؤس الاقتصادي (Economic Misery Index) بدول الدراسة

مؤشر البؤس الاقتصادي هو مجموع معدلي التضخم والبطالة، وارتفاع هذين المعدلين يرفع من التكاليف الاجتماعية للمجتمع، مما يعكس تدهور مستوى الأداء الاقتصادي في هذا المجتمع Herman (2010). ويعتبر مؤشر البؤس الاقتصادي مرتفع جداً في كافة دول الدراسة، حيث يزداد عن ١٠٪ خلال كل سنوات الدراسة، وبلغ ٣٧٪ كمتوسط لفترة الدراسة في السودان، ثم ٢٧٪ في اليمن، تبعتها ليبيا ٢٢٪ ثم كل من تونس ومصر بمعدل متقارب بلغ ١٨٪، ١٧٪ على التوالي كما يتضح من الشكل رقم (٩). إلا أن مؤشر البؤس الاقتصادي قد سجل تحسناً مؤقتاً في معظم دول الدراسة منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠، ولكنه أخذ في الزيادة منذ ذلك التاريخ، حتى بلغ أقصاه في مصر عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ ٢٧٪، وبلغ أقصاه في ليبيا وتونس واليمن عام ٢٠١١ بسبب ثورات الربيع العربي، حيث بلغ مؤشر

البؤس ٣٧٪ في اليمن، ٣٣٪ في ليبيا، ٢٢٪ في تونس، وبلغ أقصاه في السودان ٤٥٪ عام ٢٠١٣. وبمقارنة دول الدراسة وفقاً لمؤشر البؤس الاقتصادي تبين أن السودان تعاني من أكبر معدل للبؤس، تليها اليمن. بينما أحرزت مصر أقل معدل بؤس في بداية سنوات الدراسة إلا أن معدل البؤس ارتفع عن تونس منذ عام ٢٠٠٤ وخلال باقي سنوات الدراسة، ويرتفع معدل البؤس في ليبيا قليلاً عن مصر وتونس في كل سنوات الدراسة ويتساوى مع نظيره في مصر عام ٢٠١٣. وبمقارنة معدلات البؤس في دول الدراسة بمعدل البؤس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتبين إرتفاع ذلك المعدل في كل دول الدراسة كما يتبين من الشكل السابق ذكره.

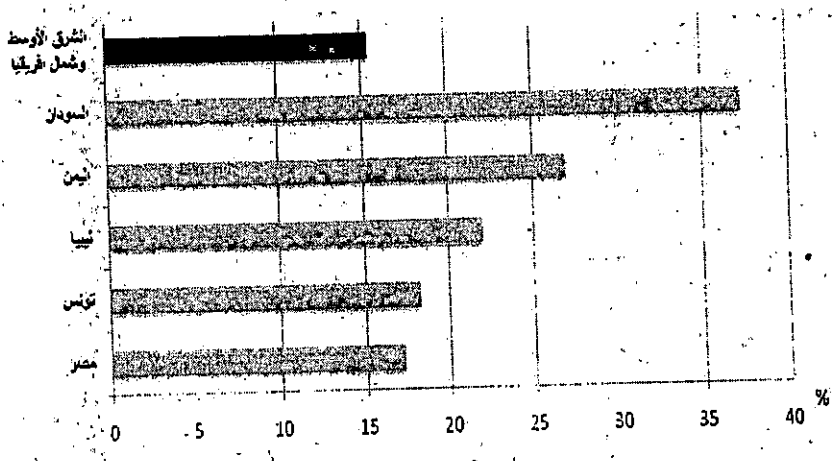

شكل رقم ٩
مؤشر البؤس الاقتصادي بدول الدراسة كمتوسط للفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)

المصدر: محسوب من بيانات:

World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) Internationai, .(Mimas) University of Manchester

٣. الدراسات السابقة

لقد قامت عديد من الأبحاث بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي خلال العقود الماضية، ولكنها اختلفت فيما بينها في عديد من النقاط: الهدف من الدراسة، طريقة قياس المتغيرات، نطاق الدراسة، فضلاً عن منهج الدراسة والفترة الزمنية التي تناولتها. وباختلاف الهدف والمنهج ونطاق الدراسة فقد اختلفت النتائج أحياناً واتفقت أحياناً أخرى، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الجزء من الدراسة.

هدفت بعض الدراسات إلى تحديد أثر النمو الاقتصادي على الاستقرار السياسي، بينما هدفت عديد من الدراسات الأخرى إلى تحديد أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. تحقيقاً للهدف الأخير توصل كل من Zureiqat (2005)، Alesina et al. (1996)، (1991) Barro، De Haan & Siermann (1996)، Campos (2000) & Nugent إلي أن الاستقرار السياسي هو متطلب مبدئي أو شرط ضروري (prerequisite) لتحقيق النمو الاقتصادي، ولا يصلح الحديث عن نمو إقتصادي في دولة أو منطقة تعاني من إضطرابات وعدم إستقرار سياسي. وفسر الباحثين تلك النتيجة بأن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على حقوق الملكية، ومن ثم الإستثمار والنمو الاقتصادي. كما برر Alesina et al. (1996) ذلك مستخدماً مفهوم عدم التأكد (uncertainty)، حيث أن زيادة احتمال أن تتغير الحكومة كمؤشر لعدم الاستقرار السياسي يشير إلى إمكانية تغير في سياسات الحكومة الجديدة، وبالتالي هروب المستثمرين الفعليين والمحتملين بحثاً عن بيئة أكثر إستقراراً، فتنخفض حجم الإستثمارات، ومن ثم ينخفض معدل النمو الاقتصادي. بينما أشارت دراسة De Haan & Siermann (1996) إلى أن عدم الاستقرار السياسي يقلل من عرض كل من رأس المال والعمل، مما يعوق الإستثمار من ناحية ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وهجرة العقول وعرقلة حقوق الملكيةمن ناحية أخرى، مما يؤثر في النهاية بالسلب على

الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.كما ناقش آخرون أن عدم الاستقرار السياسي يقلل الحافز لتراكم رأس المال المادي، وبالتالي انخفاض الإستثمارات في رأس المال المادي، حيث أن المستثمر سوف يؤجل المشاريع الرأسمالية الجديدة ويقوم بالإنتظار حتى تصبح البيئة السياسية أكثر إستقراراً، واللجوء إلى أنشطة المضاربة، أو نقل الأموال إلى الخارج.

بينما تناولت دراسات أخرى تحليل دور النمو الاقتصادي في دولة ما أو منطقة ما في تحقيق الاستقرار السياسي لهذه الدولة أو هذه المنطقة. وتوصلت معظم هذه الدراسات إلى أن ضعف الأداء الاقتصادي هو أحد الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار السياسي في دولة أو منطقة ما (Blanco & Grier (2009)، Annett،Cuzan et al. (1988) (2000)، Booth (1991)،Campos & Blomberg& Hess (2002)، Nugent (2000). اثبتت دراسة Collier & Hoeffler (2004) أن العوامل الاقتصادية غير المواتية هي الأسباب الأكثر معنوية لعدم الاستقرار السياسي، ويبرر ذلك بأنه عندما تنخفض دخول الأفراد أو تتدنى معدلات النمو فيها، فإن تكلفة الفرصة البديلة لإحتجاج الأفراد وإنخراطهم في الإحتجاجات والإعتصامات تكون منخفضة، حيث من السهل أن يترك الأفراد أعمالهم لممارسة الإحتجاجات والثورات، مما يزيد من عدم الاستقرار السياسي بالبلاد. كما بين Ellingsen (2000) أن شعور المواطنين بالحرمان يدفعهم إلى التمرد والإعتراض، حيث أنهم يعتقدون أن الحكومة غير كفء وغير قادرة على تحسين أحوالهم ومستوى معيشتهم.

هدفت مجموعة أخرى من الدراسات إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، فقامت دراسة Farr et al. (1998) بتحديد العلاقة السببية بين الحرية السياسية كمؤشر للاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي في مجموعتي الدول الصناعية والدول غير الصناعية، مستخدماً تحليل السببية لجرانجر (Granger causaity)، وأثبتت النتائج أن النمو

الاقتصادي يسبب الحرية السياسية والعكس غير صحيح. بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بين المتغيرين سببية تبادلية أي أن كلاهما يسبب الآخر، حيث اثبت Zablotsky (1996) أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في١٥٢ دولة حول العالم عبر الفترة (١٩٥٠- ١٩٩٢) هي علاقة ثنائية الإتجاه، حيث يدفع النمو الاقتصادي إلى مزيد من الاستقرار السياسي، كما يعتبر الاستقرار السياسي شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول.كما أثبتت دراسة Blomberg & Hess (2002) أن الركود وانخفاض معدل النمو الاقتصادي سوف يزيد احتمال حدوث صراع سياسي داخلي وخارجي الذي بدوره سوف يرفع احتمالات الكساد من جديد. واطلق الكاتبان على هذه الظاهرة التبادلية بين المتغيرات السياسية والاقتصادية "مصيدة الفقر- الصراع السياسي".أثبتت بعض الدراسات على الجانب الآخر أنه لا توجد علاقة سببية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. استخدمت دراسة Heo & Tan (2001) تحليل السببية لتحديد العلاقة بين الديمقراطية كمؤشر للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لإثنان وثلاثون دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٢- ١٩٨٤)، وتبين أنه لا توجد علاقة سببية في أي من الإتجاهين في هذه الدول.كما استخدم Kirmanoglu (2003) تحليل جرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين الديمقراطية والأداء الاقتصادي لتسعة عشر دولة من الدول الأقل تقدماً (LDC) كل على حدة مستخدماً تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٧٢- ٢٠٠١)، واستنتج أنه لا يوجد دليل على مثل هذه العلاقة لأغلب دول الدراسة بإستثناء بوليفيا وماليزيا، حيث تبين أن الديمقراطية تسبب النمو الاقتصادي، وفي كل من كوريا وبنما وتركيا تبين أن النمو الاقتصادي يسبب الديمقراطية.

فضلاً عن الهدف من الدراسة، اختلفت الدراسات فيما بينها في كيفية قياس المتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، فبينما استخدمت معظم الدراسات الناتج المحلي الإجمالي للفرد(GDPP) كمقياس للأداء الاقتصادي في دولة أو مجموعة من الدول، وذلك كما بدراسة كل من: Zureiqat (2005)، Barro(1991)، Levine & Renelt (1992)، Schneider & Frey (1985)؛ استخدمت بعض الدراسات النمو في الناتج القومي الإجمالي Londregan & Poole(١٩٩٠) أو النمو في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٦) Alesina et al. كمعبر عن الأداء الاقتصادي. بينما قامت دراسة Levine & Renelt (1992) بإستخدام الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للأداء الاقتصادي، واختار Aisen &(2006)Veiga التضخم مقياساً له.بينما قام آخرون بإختيار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية للتعبير عن الأداء الاقتصادي، فاستخدمت دراسة Mauro (1995) الإستثمار الخاص ومعدل النمو الاقتصادي كمقياسين للأداء الاقتصادي بينما اختار Blanco &Grier (2009) كل من مساهمة الإستثمار في الناتج، والتضخم، وعجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج، والإنفتاح التجاري كمؤشرات للأداء الاقتصادي بدول الدراسة.

كما اختلفت الدراسات فيما بينها في قياس الاستقرار السياسي، فقد استخدمت عديد من الدراسات مفهوم الديمقراطية كمؤشر للاستقرار السياسي [Zureiqat (2005)، McGuire & Olson (1996)، Olson (1991)، Kirmanoglu (2003)، Farr et al. (1998)، Heo& Tan (2001)]. إلا أن استخدام الديمقراطية كمؤشر للاستقرار السياسي قد لا يكون مقياساً جيداً، حيث أن الاستقرار السياسي هو مقياس مركب وقد يتناسب عكسياً مع الديمقراطية كما تبين في بعض الدراسات، ومن ثم فإعتبار الديمقراطية مؤشراً للاستقرار

السياسي أمراً مضللاً في بعض الأحيان. تفادياً لتلك العيوب فقد استخدمت دراسة Londregan & Poole (1990, 1991) ودراسة Zablotsky (1996) الإنقلابات والإطاحة بنظام الحكم (coups d'etat) كمؤشراً لعدم الاستقرار السياسي، بينما استخدمت دراسة Alesina et al. (1996) مؤشر نزعة الحكومة للسقوط أو الإنهيار أو التغيرات الجذرية في الحكومة كمقياس لعدم الاستقرار السياسي. وعمدت دراسات أخرى إلى استخدام رقم قياسي مكون من مجموعة من المتغيرات التي تعكس بصورة أكثر دقة حالة عدم الاستقرار السياسي للدول أو المناطق محل الدراسة. فقد قام عدد من الباحثين بتركيب رقم قياسي مكون من عدة مؤشرات، مثل عدد الإغتيالات ووقوع أعمال العنف والثورات والانقلابات العسكرية كمقياس لعدم الاستقرار السياسي Barro, (1991). أخيراً استخدم Blanco & Grier (2009) رقم قياسي مركب من تسعة مؤشرات فرعية لتعكس عدم الاستقرار السياسي في دول أمريكا اللاتينية، وهي: الاغتيالات، والانقلابات، والأزمات الحكومية، والمظاهرات المناهضة للحكومة، وأعمال الشغب، والإضرابات، وعمليات التطهير، وحرب العصابات، والثورات.

كما اختلفت الدراسات فيما بينها في نطاق الدراسة، فنظراً لأن الهدف الرئيس لمعظم الدراسات كان تحديد العلاقة بين المتغيرين في عديد من الدول أو في مناطق العالم المختلفة، فإن تحليل السلاسل القطاعية (Panel Data) هو الأنسب لمثل هذا الهدف. بينما هدفت بعض الدراسات إلى دراسة العلاقة بين المتغيرين حول العالم، حيث قامت دراسة Alesina et al. (1996) بدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في ١١٣ دولة عبر العالم خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٢)، اهتم آخرون بدراسة هذه العلاقة في الدول الأقل إستقراراً والأقل نمواً في العالم، حيث قامت دراسة Zureiqat (2005) بتحليل

وقياس هذه العلاقة لخمسة وعشرون دولة في خمسة مناطق أقل استقراراً في العالم: إفريقيا وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا خلال الفترة (١٩٨٥ –٢٠٠٢). كما قامت دراسة Campos et al. (1999) بقياس العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في ٢١ دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٠)، واهتم Blanco & Grier (2009) بدراسة هذه العلاقة في ١٨ دولة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (١٩٧١- ٢٠٠٠). أخيراً قامت دراسة Brada et al. (2004) بقياس العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دول أوروبا الوسطى ومنطقة البلقان، خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠١).

فضلا عن اختلاف الدراسات السابقة في الهدف ونطاق البحث والمؤشرات المستخدمة في قياس كل من الاستقرار السياسي والنمو الإقتصادي، فقد اختلفت هذه الدراسات في منهج البحث، وبالتالي في النتائج التي تم التوصل إليها. فقد استخدم Zureiqat (2005) طريقة المعادلة الواحدة ونموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equation Model) لتقدير معادلتين لكل من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي معاً. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي والعكس صحيح، حيث أن ارتفاع مؤشر الحرية– كمقياس للاستقرار السياسي- بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة ناتج الفرد بحوالي ١٥٤$ مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، بينما جاء أثر النمو الاقتصادي على الاستقرار السياسي أقل، حيث تبين أن ارتفاع ناتج الفرد بحوالي 10,000$ يؤدي إلى زيادة مؤشر الديمقراطية أو الاستقرار السياسي بحوالي ١,٢ نقطة فقط. كما قامت دراسة (١٩٩٦) Alesina et al باستخدام نفس المنهج، وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والعكس ليس صحيح.

كما استخدمت دراسة Campos et al.(1999) تحليل السلاسل القطاعية (Panel Data) باستخدام Fixed Effect Method، وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار الداخلي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا له آثار إيجابية على الاستثمار- كمؤشر للنمو الاقتصادي- حيث أنه يحفز الحكومات على تحسين السياسات الداخلية المتبعة، بينما عدم الاستقرار الخارجي له آثار سلبية على الإستثمار. فضلاً عن ذلك فقد قامت دراسة Brada et al.(2004) بقياس أثر الاستقرار السياسي على الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دول أوروبا الوسطى ومنطقة البلقان بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة للسلاسل القطاعية (GLS Pooled Panel Regression)، وتوصلت الدراسة إلى أن التكاليف الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي معنوية وباهظة جداً لا سيما في منطقة البلقان. وأخيراً استخدم Blanco & Grier(2009) تحليل السلاسل القطاعية بإستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) لإثبات الفرض بأن العوامل الاقتصادية تؤثر على الاستقرار السياسي. وبينت النتائج أن الإنفتاح التجاري هو المتغير الاقتصادي الوحيد ذو الأثر المعنوي الإيجابي على الاستقرار السياسي في تلك الدول خلال فترة الدراسة.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في نطاق الدراسة، والمنهج المستخدم، والهدف من الدراسة. بينما حللت بعض الدراسات السابقة العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مجموعات مختلفة من الدول بقارات ومناطق العالم المختلفة، مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأقل تقدماً والدول الصناعية وغير الصناعية، تركز الدراسة الحالية على ما يلقب بدول الربيع العربي أو الدول القريبة منها، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن والسودان. وذلك للتعرف على أسباب الثورات التي اندلعت مؤخراً في هذه الدول وإلى أي مدى تعتبر العوامل الاقتصادية مسئولة عن هذه الثورات. فضلاً عن ذلك اهتمت معظم الدراسات السابقة بدراسة أثر

النمو الاقتصادي على الاستقرار السياسي، بينما تبنت هذه الدراسة أثر الأداء الاقتصادي - متضمناً النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم- على الاستقرار السياسي لتصل إلى نتائج أكثر عمقاً عن أسباب الثورات المتتالية بالمنطقة.وأخيراً فإن الدراسة الحالية تتبنى منهج قياسي مختلف تماماً عن المنهج المتبع في الدراسات السابقة، ولو أن الدراسة تستخدم السلاسل القطاعية (Panel data) التي تتناسب مع طبيعة الدراسة متعددة الدول إلا أنها استخدمت نموذج Pooled Mean Group (PMG) الذي يسمح لمتغيرات النموذج أن تعتمد على بعضها البعض، فضلاً عن المزايا الأخرى التي سيتم إيضاحها في الجزء الخاص بمنهج الدراسة.

٤. تعيين نموذج الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد أسباب عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية - متمثلة في تونس ومصر وليبيا واليمن والسودان- الذي تحول في النهاية إلى ثورات عارمة أسقطت نظم حكم في بعض الدول وأحدثت تغيرات جوهرية في نظم أخرى. تعتمد الدراسة في تعيين متغيرات النموذج على إستقراء الواقع التجريبي الذي تعيشه دول الدراسة، سعياً إلى الوصول إلى الأسباب الحقيقية للثورات العربية المتتالية المنبثقة في هذه الدول، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي المستمر حتى بعد إنتهاء هذه الثورات. لقد طالب المتظاهرين في الميادين برفع مستوى المعيشة وشعور المواطن بالعدالة الاجتماعية وممارسة حقوقه في حرية التعبير عن الرأي، وتبلورت تلك المطالب في الشعارات المرفوعة آنذاك التي تمثلت في "عيش – حرية – عدالة اجتماعية". ستقوم الدراسة بترجمة ذلك الواقع وتحويله إلى نموذج قابل للقياس، يكون المتغير التابع به هو الاستقرار السياسي، والمتغيرات المستقلة هي المتغيرات المعبرة عن الأداء الاقتصادي بكل دولة من دول الدراسة، فضلاً عن الحرية السياسية التي يتمتع بها المواطنين بهذه الدول. ستتخذ الدراسة ثلاثة مؤشرات رئيسة

للتعبير عن مستوى الأداء الاقتصادي في دول الدراسة: النمو الاقتصادي مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة. وسيتم تجميع معدل التضخم ومعدل البطالة معاً في متغير واحد يعبر عن مؤشر البؤس الاقتصادي - الذي أنشأه الاقتصادي **Okun Arthur** عام ١٩٦٢ - في نموذج آخر.كما تستخدم الدراسة الديمقراطية كمقياس للحرية السياسية بدول الدراسة، ومؤشر الاستقرار السياسي المقاس ضمن مؤشرات الحكم العالمية (WGI) كمقياس للاستقرار السياسي في دول الدراسة الخمس خلال فترة الدراسة (١٩٩٦- ٢٠١٣[1]).ويعرض الجدول رقم (١) المتغيرات المختلفة للدراسة وكيفية قياسها، فضلاً عن مصادر البيانات الخاصة بها.

جدول رقم ١: متغيرات الدراسة

المتغير	المقياس	الوصف	مصدر البيانات
الاستقرار السياسي (PS)	مؤشر الاستقرار السياسي، أحد مؤشرات الحكم العالمية	عدم الاستقرار في الحكومة وسياستها واحتمالية الإطاحة بها بإستخدام وسائل غير دستورية أو عنيفة، ويتضمن العنف أو الإرهاب لأسباب سياسية. ويأخذ الرقم صفر في حالة عدم الاستقرار، ١٠٠ في حالة أقصى إستقرار.	WB, The Worldwide Governance Indicators (WGI), Online Data, 2015 http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.a, 2015spx#home
النمو الاقتصادي (EG)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً مقوماً بالأسعار الثابتة - ٢٠٠٥ سنة	WB, WDI, Online Data, 2014

[1] وقد تم اختيار تلك الفترة، حيث أن بيانات مؤشرات الحكم العالمية (WGI) تبدأ منذ عام ١٩٩٦.

	الأساس- وبالدولار الأمريكي.		
التضخم (INF)	معدل التضخم	التضخممقوم سنوياً على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI).	WB, WDI, Online Data, 2014
البطالة (UN)	معدل البطالة	معدل البطالة مقاساً بإجمالي حجم البطالة مقسوماً على إجمالي قوة العمل.	WB, WDI, Online Data, 2014
الديمقراطية (DEM)	مؤشر التصويت والمساءلة، أحد مؤشرات الحكم العالمية	يعكس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.	WB, The Worldwide Governance Indicators (WGI), Online Data, 2015 http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#ho , 2015me
البؤس الاقتصادي (MIS)	معدل البؤس (معدل التضخم + معدل البطالة)	يقيس البؤس الاقتصادي للمواطنين الناتج عن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة معاً.	WB, WDI, Online Data, 2014 CAPMAS,Online Data, 2014

تستخدم الدراسة الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة كصيغة لقياس هذا النموذج، نظراً لأن هذه الصيغة تتمتع ببعض المزايا عن غيرها من الصيغ الأخرى، مثل تدنية الخطأ المعياري للبواقي، وتحويل المعادلة إلى الصيغة الخطية، ومن ثم يمكن تقديرها بإستخدام أساليب القياس المعتادة، فضلاً عن ذلك فإن المعلمات المقدرة بإستخدام هذه الصيغة هي المرونات ذات الدلالات الاقتصادية المهمة وأكثر سهولة في التفسير.

٥. منهجية نموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف على الأسباب الحقيقية التي تودي إلى عدم الاستقرار السياسي في دول الدراسة: تونس ومصروليبيا واليمن والسودان خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠١٣)، ولتحقيق هذا الهدفتستخدم الدراسة منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ بإستخدام أسلوب PMG.جاءت أهمية تحليل التكامل المشترك في التسعينيات كحل فعال لعلاج مشكلة الإنحدار الزائف (Spurious Regression)، نظراً لأنه يحتفظ بالعلاقات طويلة الأجل - ذاتالأهمية الكبيرة في وضع الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية- حتى في حالة أن تكون المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج متغيرات غير مستقرة، وعلاوة على ذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ(ECM) المرتبط به يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تقدير سرعة التعديل إلى توازن الأجل الطويل.إلا أن هناك بعض القيود على إستخدام مدخل التكامل المشترك في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يجب أن تكون كل المتغيرات لها نفس درجة التكامل وبخاصة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، كما يجب أن تكون كل المتغيرات متكاملة (Co-Integrated) معاً خلال فترة الدراسة.

١,٥:إختبار جذر الوحدة بإستخدام بيانات سلاسل قطاعية (Panel Unit Root)

يعتبر إختبار جذر الوحدة هو إختبار ضروري لتحديد المنهج المتبع في الدراسة، فإذا ثبت أن كل متغيرات الدراسة هي متغيرات لها نفس درجة التكامل (integrated in the same order)، ولاسيما متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$، يمكننا إجراء إختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات كخطوة تالية.لقد ظهرت عديد من إختبارات جذر الوحدة بإستخدام بيانات السلاسل القطاعية منذ بداية القرن الحادي والعشرون

وفقاً للإفتراضات المختلفة.سوف تستخدم الدراسة أربعة إختبارات لجذر الوحدة: Levin-Lin-Chu (LLC) (2002)، Im-(١٩٩٧)، Pesaran-Shin (IPS)، Fisher(١٩٩٩، ٢٠٠١)، Breitung(٢٠٠٠)، حيث أن الافتراضات التي تقوم عليها هذه الإختبارات متوافقة مع بيانات الدراسة التي تزيد الفترة الزمنية فيها وهي ١٨ عام عن عدد الدول محل الدراسة وهي ٥ دول.

٢,٥: اسلوب PMG للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

يوجد عديد من الأساليب القياسية التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لتطبيق منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وتستخدم الدراسة أسلوب PMG الذي قدمه Pesaran et al.عام ١٩٩٩ ، الذي يسمح للمعلمات المقدرة بأن تختلف من دولة إلى أخرى في الأجل القصير –كما هو الحال بإستخدام أسلوب Mean Group (MG)- ولكنها تقدر معلمة واحدة في الأجل الطويل لكل الدول – كما هو الحال بإستخدام أسلوب Fixed Effect (FE)- أي أن أسلوب PMG يفترض تجانس المعلمات المقدرة بالدول المختلفة في الأجل الطويل، فإذ لم يتم إثبات صحة هذا الافتراض يكون أسلوب PMG غير متسق (inconsistent estimator). على الجانب الآخر فإن أسلوب MG يفترض عدم تجانس معلمات النموذج في كل من الأجل القصير والأجل الطويل أيضاً، ولذا هو دائماً متسق (consistent)، ولكن إذا تبين أن معلمات النموذج متجانسة في الأجل الطويل، فإن أسلوب MG يكون متسق ولكن غير كفء (inefficient estimator)، ويكون أسلوب PMG متسق وكفء (efficient). ستقوم الدراسة بإختبار هذا الافتراض بإستخدام إختبار هوسمان (Hausman test) (Tan, 2006).

تم إختيار هذا الأسلوب في القياس لأنه يمتاز عن غيره من أساليب القياس، أولاً: أن المعلمات المقدرة تكون متسقة وتتميز بالكفاءة. ثانياً: أن أسلوب PMG للتكامل المشترك يسمح بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في حالة أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ فقط، أو بعضها متكامل من الدرجة الأولى والبعض الآخر متكامل من الدرجة الصفرية $I(0)$، بالرغم من أن معظم أساليب القياس تتطلب أن تكون متغيرات النموذج كلها متكاملة من الدرجة الأولى (١)I كشرط أساسي لوجود علاقة تكامل مشترك بينهم. ثالثاً: إن أسلوب PMG للتكامل المشترك هو أسلوب ديناميكي يسمح للمتغيرات المستقلة أن تكون متغيرات داخلية تتحدد من داخل النموذج، وذلك عن طريق إضافة عدد كاف من فترات التباطؤ لكل متغير(Binder & Offermanns, 2007).

يستخدم أسلوب PMG الصيغة العامة لنموذج ARDL (p, q) بإستخدام بيانات سلسلة قطاعية، وبالتطبيق على بيانات الدراسة يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$\Delta lnPS_{it} = \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta lnPS_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta'_{ij} \Delta lnX_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث يعبر $lnPS_{it}$ عن اللوغاريتم الطبيعي للاستقرار السياسي في مصر، t هي الفترة الزمنية، i هي الدول محل الدراسة حيث تستخدم الدراسة تحليل السلاسل القطاعية بإستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة(١٩٩٦- ٢٠١٣)لخمسة دول هي تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والسودان. lnX_{it} اللوغاريتم الطبيعي لمصفوفة مكونة من المتغيرات المستقلة التي تتضمن ٤ متغيرات في النموذج الأول($lnUN_{it}$، $lnDEM_{it}$، $lnEG_{it}$، $lnINF_{it}$) و٣ متغيرات في النموذج

الثاني ($lnMIS_{it}$,$lnEG_{it}$ $lnDEM_{it}$).حيث أن $lnEG_{it}$ هو اللوغاريتم الطبيعي للنمو الاقتصادي، $lnINF_{it}$ اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم، $\ln UN_{it}$ اللوغاريتم الطبيعي لمعدل البطالة، $\ln DEM_{it}$ اللوغاريتم الطبيعي للديمقراطية، $lnMIS_{it}$ اللوغاريتم الطبيعي لمعدل البؤس الاقتصادي بدول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٣) ، μ_iهو الحد الثابت الخاص بكل دولة، λ_i، δ_iهي مصفوفتين بأبعاد ٤ X ١ في النموذج الأول، ٣ X١ في النموذج الثاني التي تمثل المعلمات الخاصة بكل دولة. ε_{it}حد الخطأ العشوائي للمعادلة، ويفترض أن يكون (IID) ويتوزع بإستقلال عن المتغيرات التفسيرية بالنموذج (Pesaran et al., 1999).

يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (١) في صيغة نموذج تصحيح الخطأ كي يمكن تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير، فضلاً عن سرعة تعديل النموذج كما يلي :

$$\Delta y_{it} = \phi_i y_{i,t-1} + \beta_i' x_{it} + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^* \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{ij}' \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث Φ_i هي المعلمة المعبرة عن سرعة تعديل النموذج، $\frac{\beta_i}{\Phi_i} = \gamma_i$هو مرونة الاستقرار السياسي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية بكل دولة، ν_i ثابت الدالة لكل دولة من دول الدراسة، ε_{it} البواقي.وفقاً لاسلوبPMG تكون المتغيرات متكاملة معاً إذا كانت سرعة التعديل معنوية وذات إشارة سالبة.

نظراً لأن اسلوب PMGقائم علىإفتراضأن معلمات الأجل الطويل متجانسة بين الدول، ومن ثم فإن $\theta_i = \theta$ التي تم تقييدها لأن تكون واحدة لكل الدول في الأجل الطويل

(Lamartina&Zaghini, 2008) وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة (٢) في الصيغة الأخيرة لها كما يلي:

$$\Delta y_{it} = \alpha_i (y_{i,t-1} - \beta_i x_{i,t}) + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_{ij}^* \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{ij}^* \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

٦. نتائج نموذج الدراسة

١,٦: نتائج إختبار جذر الوحدة (Panel Unit Root Test)

لإختبار مدى إستقرار كل المتغيرات في النموذج، تمإجراء ٤ اختبارات لجذر الوحدة على كل متغير في وضعه الأصلي وفي الفرق الأول، كما يتبين من بيانات الجدولين رقم (٢)، ورقم (٣)، حيث أن هذه الإختبارات تناسب طبيعة بيانات الدراسة (N<T).إتفقت كل الإختبارات على أن الاستقرار السياسي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هي متغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي $I(1)$ سواء في حالة وجود ثابت للدالة فقط أو في حالة وجود ثابت للدالة واتجاه زمني، بينما اتضح أن باقي المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو الدرجة الصفرية.ويتضح مما سبق أن كل متغيرات النموذج هي متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو الدرجة الصفرية وفقاً لإختبارات جذر الوحدة، ومن ثم فإن أسلوب PMG للتكامل المشترك الذي يسمح بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حتى وإن كانت لها درجات تكامل مختلفة – متكاملة من الدرجة الصفرية ومن الدرجة الأولى- هو أنسب أسلوب يمكن إتباعه في مثل هذه الحالة.

جدول رقم ٢:
نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في الوضع الأصلي
(variables in level)

Breitung (robust)		Fisher (PP)		Fisher (ADF)		IPS		LLC		
حد ثابت	حد ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	حد ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	حد ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	حد ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	حد ثابت واتجاه زمني	المتغير
-0.76 (0.224)	0.234 (0.592)	3.104 (0.979)	3.96 (0.949)	4.983 (0.892)	7.14 (0.712)	2.288 (0.989)	1.799 (0.964)	2.538 (0.994)	1.827 (0.966)	lnPS
2.474 (0.993)	2.283 (0.989)	9.114 (0.521)	3.373 (0.971)	8.444 (0.586)	12.862 (0.232)	0.058 (0.523)	0.147 (0.559)	-1.355 (0.088)	0.225 (0.589)	lnGDPP
-0.485 (0.314)	0.392 (0.652)	29.468 (0.001)	49.771 (0.00)	19.808 (0.031)	27.537 (0.002)	-1.804 (0.036)	-3.112 (0.001)	-2.638 (0.004)	-4.227 (0.00)	lnMIS
-1.116 (0.132)	-0.372 (0.355)	10.626 (0.387)	12.788 (0.236)	17.649 (0.061)	19.85 (0.031)	-1.604 (0.054)	-1.921 (0.027)	-1.296 (0.098)	0.902 (0.817)	lnUN
-1.155 (0.124)	-0.484 (0.314)	33.611 (0.00)	52.802 (0.00)	17.674 (0.061)	21.713 (0.017)	-0.924 (0:178)	-2.347 (0.01)	-1.988 (0.023)	-4.108 (0.00)	lnINF
-1.064 (0.144)	0.795 (0.787)	7.93 (0.636)	14.812 (0.139)	12.684 (0.242)	12.916 (0.228)	-1.014 (0.155)	0.848 (0.802)	-1.791 (0.037)	-0.041 (0.484)	lnFR

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج STATA،EViews. الأرقام ما بين القوسين تعبر عن معنوية إحصائية ٢.

جدول رقم ٣
نتائج إختبارجذر الوحدةلتغيرات النموذج عند الفرق الأول
(variables in first difference)

IPS	Breitung (robust)		Fisher (PP)		Fisher (ADF)		LLC		
حد ثابت	حد ثابت	لا يوجد	حد ثابت	لا يوجد	حد ثابت	لا يوجد	حد ثابت	لا يوجد	المتغير
-3.465 (0.000)	-4.154 (0.000)	-5.137 (0.000)	25.041 (0.005)	45.990 (0.000)	29.610 (0.000)	49.899 (0.000)	-4.907 (0.000)	-6.053 (0.000)	ΔlnPS
-4.693 (0.000)	-2.773 (0.003)	-3.722 (0.000)	35.782 (0.000)	50.535 (0.000)	39.301 (0.000)	49.416 (0.000)	-5.472 (0.000)	-4.168 (0.000)	ΔlnGDPP
-8.203 (0.000)	-2.992 (0.001)	-8.895 (0.000)	319.698 (0.000)	98.201 (0.000)	66.497 (0.000)	96.744 (0.000)	-7.151 (0.000)	-9.270 (0.000)	ΔlnMIS
-8.155 (0.000)	-4.919 (0.000)	-7.716 (0.000)	71.422 (0.000)	95.577 (0.000)	66.783 (0.000)	88.931 (0.000)	-6.795 (0.000)	-9.710 (0.000)	ΔlnUM
-10.007 (0.000)	-10.683 (0.000)	-1.968 (0.025)	329.649 (0.000)	102.471 (0.000)	83.366 (0.000)	102.810 (0.000)	-9.039 (0.000)	-10.64 (0.000)	ΔlnINF
-4.875 (0.000)	-5.555 (0.000)	-5.962 (0.000)	57.992 (0.000)	70.755 (0.000)	40.123 (0.000)	70.737 (0.000)	-5.919 (0.000)	-8.135 (0.000)	ΔlnFR

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج STATA،EViews. الأرقام ما بين القوسين تعبر عن معنوية إحصائية ٤.

٢,٦ إختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقات طويلة الأجل

بإستخدام معايير البيانات (Information Criteria) الملائمة لإختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ بكل متغير من متغيرات النموذج -مثل AIC، SC -قد تم إختيار نموذج ARDL(2,2,1,2,1) لتقدير النموذج الأول، فضلاً عن ARDL(2,2,2,2) لتقدير النموذج الثاني، وفقاً لمعيار AIC كما يتضح من الجدولين رقم (١) م، (٢) م بالملحق الاحصائي.

١,٢,٦ إختبار التكامل المشترك

يتضح من الجدول رقم (٤)أن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى معنوية ١٪، كما أنه يأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، كدليل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وأن النظام الاقتصادي الذي يضم هذه المتغيرات هو نظام مستقر وليس به تشوهات هيكلية تحول دون رجوعه إلى وضع التوازن الساكن في الأجل الطويل. كما أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن طويل الأجل كبيرة إلى حد ما، تبلغ٦٣٪، ٦٨٪ في نموذجي الدراسة على التوالي، أي أنه خلال عام واحد يتم تعديل ٦٣٪ بالنموذج الأول، ٦٨٪ بالنموذج الثاني من الإختلال الحادث في الأجل القصير، ويتم الوصول إلى وضع توازن جديد.أيأنه عند حدوث خلل بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، تحتاج المتغيرات إلى ١.٥ سنة تقريباً للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

جدول رقم ٤: تقدير علاقات الأجل الطويل باستخدام نموذج PMG(١٩٩٦ - ٢٠١٣)

النموذج الأول:ARDL(2,2,1,2,1)		النموذج الثاني: ARDL(٢،٢،٢،٢)	
المتغير	المعلمة المقدرة	المتغير	المعلمة المقدرة
lnGDPP	-1.34***	lnGDPP	-1.853***
lnUN	-1.213**	lnMIS	-1.043***
lnINF	-0.399***		
lnDEM	-0.216*	lnDEM	-0.404***
ECT	-0.626***	ECT	-0.683***
Hausman test	1.78 [0.776]	Hausman test	4.08[0.253]
R^2	0.326	R^2	0.435
N	72	N	90

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامجSTATA.

يتضح من الجدول السابق أنه ما بين ٣٣٪ - ٤٤٪ من التغير في الاستقرار السياسي في دول الدراسة يمكن تفسيره بالتغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، والديمقراطية خلال فترة الدراسة في دول الدراسة المختلفة، مما يدل على جودة توفيق النموذج. كما بينت مصفوفة الإرتباط لنموذجي الدراسة عدم وجود إرتباط قوي بين المتغيرات التفسيرية للنموذجين، كما يتضح من الجدولين رقم (٣)م، (٤)م بالملحق الإحصائي، مما يعني عدم وجود ظاهرة الإمتداد الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين متغيرات النموذج. وأخيراً فقد تبين من إختبار هوسمان (Hausman Test) أن أسلوب PMG هو متسق وأكثر كفاءة من أسلوب MG، حيث لم يتم رفض فرض العدم بأن المعلمات المقدرة متجانسة عبر الدولفي الأجل الطويل.

٢,٢,٦ تفسير العلاقات طويلة الأجل

يتضح من الجدول السابق أن المرونات المقدرة كلها جاءت معنوية لتدل على المقدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير الاستقرار السياسي في دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠١٣). وتشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بمقدار ١٪ يؤدي إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بمقدار ١,٣٪- ١,٨٪ عند مستوى معنوية ١٪. وتبدو هذه النتيجة غير منطقية للوهلة الأولى ولكن طبيعة النمو في دول الدراسة يفسر هذه النتيجة، حيث يمكن تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي من خلال عدة قنوات. القناة الأولى هي علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم، حيث يؤدي النمو الاقتصادي وفقاً للعديد من النظريات الاقتصادية إلى التضخم، الذي غالباً ما يدفع ضريبته ذوي الدخول المنخفضة من الموظفين وأرباب المعاشات، ومن ثم زيادة التفاوت الطبقي المؤدي في النهاية إلى عدم رضا

المواطنين عن الحكومة وعدم الاستقرار السياسي. القناة الثانية هي البطالة، حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة ولكن سوق العمل في هذه الدول غير مرن وغير متجانس عبر المهن المختلفة، كما أن النمو الاقتصادي بدول الدراسة يرتبط بإيرادات ريعية لا تؤدي إلى خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة. مثل هذا النمو يمكن أن يطلق عليه نمو بلا تنمية، حيث تنصب الفائدة والعائد منه على فئات بسيطة في المجتمع فيزيد من الاختلال في توزيع الدخل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عدم الرضا والإحتجاجات والإضرابات والإضطرابات السياسية وأخيراً الثورات الشعبية. القناة الثالثة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي يمكن أن تتحقق من خلال علاقة النمو بالديمقراطية، فالمزيد من النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة تعليم المواطنين، ومن ثم وعيهم بحقوقهم السياسية والمطالبة بحرية الرأي والديمقراطية، مما يؤدي إلى زيادة الثورات والمطالبة بالحقوق، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي Pennar et al., (1993).

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، حيث تشير دراسة(١٩٦٨)Huntington، إلى أنه في حالة الدول مرتفعة الدخل، فإن الاستقرار السياسي والنمو يسيران جنباً إلى جنب في نفس الإتجاه، أما في البلدان متوسطة الدخل، قد تصاحب فترات الإنطلاق- تحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل إستثنائي- تحولات إجتماعية سريعة وعدم إستقرار سياسي.كما تحدث Paldam (1998) عن نوعين من النمو: النمو الجيد الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي من خلال تخفيض معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الأكثر فقراً، وذلك بدوره سوف يؤدي إلى رضا المواطنون عن الحكومة، وبالتالي مزيداً من الاستقرار السياسي. أما النوع الثاني من النمو وهو الموجود بالدول الأقل تقدماً أو الدول النامية فإنه عادة ما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين دخول المواطنين، كما يؤدي إلى التضخم، والمحصلة تكون زيادة الإعتراض

وعدم الرضا عن الحكومات وفي النهاية مزيد من عدم الاستقرار السياسي بالدولة.

كما يتبين من النتائج أن زيادة معدل البطالة بحوالي ١٪ يؤدي إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بأكثر من ١,٢٪ عند مستوى معنوية ٥٪ بإفتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذه النتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدل البطالة يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد وعدم رضا المواطنين عن الحكومة، مما يحدث التوترات والإضرابات والمظاهرات، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن ذلك فإن البطالة والفراغ مع الفقر الناتج عن عدم توافر فرص العمل قد يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والإنحراف، وربما الإرهاب.

كما أظهرت النتائج أن زيادة معدل التضخم ١٪ يؤدي إلى إنخفاض الاستقرار السياسي كما هو متوقع بحوالي ٠,٤٪عند مستوى معنوية ١٪، حيث أن الإرتفاع المستمر في الأسعار، لاسيما أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية يؤدي بالضرورة إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد وزيادة معدلات الفقر وبخاصة في دول الدراسة التي تتسم بإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج—بإستثناء ليبيا- مما يؤدي إلى زيادة العبء المعيشي والتزمر بين أفراد المجتمع وبخاصة أن آثار التضخم غالباً ما تقع بدرجة أكبر على عاتق محدودي الدخل، مما يزيد من التفاوت في توزيع الدخل وزيادة حدة الفقر. ومحصلة كل هذه العوامل هي بالطبع عدم الاستقرار السياسي.وقد توافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة Paldam (1987) التي طبقت على تسعة دول من أمريكا اللاتينية للفترة (١٩٤٦- ١٩٨٣)، وأثبتت أن العلاقة بين التضخم وعدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان هي علاقة سببية تبادلية، أي أن كل متغير يسبب الآخر. وأشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد أي نظام في المنطقة استطاع أن يستمر في ظل وجود تضخم جامح، بل أدى ذلك إلى إسقاط النظام.

من أجل تحديد أثر المتغيرين التضخم والبطالة معاً على الاستقرار السياسي، استعانت الدراسة بمؤشر البؤس الاقتصادي، وجاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدل البؤس الاقتصادي ١٪ ترتفع معه درجة عدم الرضا بين المواطنين، مما يدفعهم للتعبير عن هذا الغضب في صورة مظاهرات وإحتجاجات قد يشوبها العنف، وبالتالي إنخفاض الاستقرار السياسي بحوالي ١,٠٤٪ عند مستوى معنوية ١٪.

تبين الدراسة أن الديمقراطية تؤثر سلبياً على الاستقرار السياسي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية ١٪ تؤدي إلى إنخفاض الاستقرار السياسي فيما بين ٠,٢٪ إلى ٠,٤٪ في ظل بقاء العوامل الأخرى على حالها عند مستوى معنوية ٥٪.وتعتبر هذه النتيجة غير مقبولة في دول تتمتع بدرجات مرتفعة من الديمقراطية وذات نظم سياسية مستقرة، أما في بلدان يعانى مواطنيها من الديكتاتورية وعدم المشاركة في إتخاذ القرار السياسي لفترات طويلة من الزمن، ويستشري فيها الجهل والفساد فإن زيادة درجة الحرية والديمقراطية تؤدي بالضرورة إلى زيادة المظاهرات والإضرابات التي سوف تقاوم بشدة من قبل النظام ويسود التمرد والتوتر والإضطراب، ومن ثم تنخفض درجة الاستقرار السياسي بالبلاد.

قد تتفق هذه النتيجة مع دراسة Goldstone et al (٢٠٠٤)، التي وجدت أن الديمقراطية واحدة من أهم العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي حول العالم، ولكن الديمقراطيات الضعيفة ذات الأحزاب المنقسمة والمتناحرة من أكثر النظم عدم استقراراً في العالم.كما أثبتت دراسة Collier & Hoeffler (2004) عدم معنوية الديمقراطية في التأثير على الاستقرار السياسي متمثلاً في الحروب الأهلية في ١٦١ دولة نامية خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٩٩). بينما تتعارض نتيجة الدراسة مع دراسة Feng (١٩٩٧) التي توصلت إلى أن الديمقراطية تؤثر إيجابياً على

الاستقرار السياسي في ٩٦ دولة حول العالم خلال الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٠) (Blanco & Grier, 2009). فضلاً عن ذلك، فقد توصلت دراسة (٢٠٠٠) Ellingsen، ودراسة (٢٠٠٣) Parsa إلى أن البلاد التي يسودها النظام الديمقراطي تتمتع بدرجة أعلى من الاستقرار السياسي من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية، حيث أنها تسمح للأفراد بالمشاركة في العملية السياسية، وبالتالي ينخفض العنف لأن التعارض السياسي سوف يتم حسمه من خلال الإنتخابات.

٧. النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

١,٧: النتائج

تعد تونس من أكثر بلاد الدراسة التي تتمتع بالاستقرارالسياسي نسبياً خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠١٣)، بينما كانت السودان ثم اليمن من أكثر الدول عدم استقراراً، هذا فضلاً عن انخفاض معدلات الاستقرار السياسي بصورة مستمرة منذ بداية فترة الدراسة.كما يتضحمن خلال تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي أن السودان تليها اليمن إحتلا أدنى أداء إقتصادي خلال فترة الدراسة وفقاً لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدلي البطالة والتضخم، ومن ثم معدل البؤس الاقتصادي. وحققت ليبيا أعلى متوسطاً لنصيب الفرد من الناتج وأكثرها تذبذباً بين دول الدراسة، فضلاً عن أكبر معدل بطالة وأقل معدل تضخم. بينما جاء معدل البطالة في مصر أقل من مثيله في باقي الدول، إلا أن التضخم جاء ضعف معدل التضخم في تونس.أما بالنسبة لتقييم أداء هذه الدول بالنسبة لمثيلتها في دول MENA أو بالنسبة لباقي المناطق المختلفة في العالم، يتبين بوضوح انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي لهذه الدول وفقاً لكافة المؤشرات.

توضح نتائج القياس أن هناك توازن طويل الأجل بين الاستقرار السياسي من ناحية، وكل من النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم

والديمقراطية من ناحية أخرى. عند حدوث خلل أو عدم توازن بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، تحتاج المتغيرات إلى سنة ونصف تقريباً للعودة إلى التوازن من جديد. كما اثبتت النتائج أن النمو الاقتصادي بدول الدراسة لم ينجح خلال العقدين السابقين في تحقيق الاستقرار السياسي، بل على العكس أدى إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بمعدل أكبر. وجاء ذلك نتيجة عاملين، أولهما طبيعة عملية النمو الاقتصادي بدول الدراسة، الذي يطلق عليه النمو بلا تنمية، المرتبط بإيرادات ريعية لا تؤدي إلى خلق فرص عمل مستدامة، كما يزيد من معدل التضخم، ومن ثم زيادة التفاوت الطبقي الذي يؤدي بالضرورة إلى زعزعة الاستقرار السياسي. ويتمثل العامل الآخر في مساهمة النمو الاقتصادي في زيادة تعليم المواطنين ووعيهم السياسي، مما يؤدي إلى زيادة الثورات والمطالبة بالحقوق، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي.

كما تبين النتائج أن ارتفاع كل من معدلي البطالة والتضخم يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بدول الدراسة، لما يسببه من تدهور المستوى المعيشي للأفراد وارتفاع معدل البؤس الاقتصادي، مما يسبب الإضرابات والمظاهرات، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي. فضلاً عن ذلك فإن البطالة والفراغ مع ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم الفقر يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والإرهاب. أخيراً تبين الدراسة أن الديمقراطية تؤثر سلبياً على الاستقرار السياسي، حيث أن زيادة درجة الحرية والديمقراطية في بلدان عانى مواطنيها من الديكتاتورية لفترات طويلة من الزمن تؤدي إلى زيادة المظاهرات والإضرابات التي سوف تقاوم بشدة من قبل النظام، ومن ثم تنخفض درجة الاستقرار السياسي بالبلاد.

٢,٧: التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والإرتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي بدول الدراسة في المستقبل فيما يلي:

- إصلاح هيكل الإقتصاد بدول الدراسة، ليعتمد النمو على الإنتاج الحقيقي القائم على إقامة مشروعات إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة، مع مراعاة توجيه الإستثمارات إلى القطاعات كثيفة إستخدام العمالة، مما يرفع من مستوى التوظف ويزيد الإنتاج من السلع والخدمات، ومن ثم يسهم في تخفيض معدل التضخم، وبالتالي يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الدخول وتحقيق مزيداً من الاستقرار السياسي. كما يجب توجيه الإستثمارات إلى إنتاج السلع الموجهة للتصدير مع تنويع الصادرات بما يقلل من الآثار السلبية للإنفتاح التجاري على العمالة في هذه الدول.
- لا تعد مشكلة البطالة مشكلة إقتصادية فقط، لها آثار سلبية على الناتج ومعدل النمو، بل تعتبر مشكلة إجتماعية ذات أبعاد استراتيجية مهمة، ومن ثم فلا مجال للحفاظ على أمن وإستقرار هذه الدول دون العمل الدؤب على التخفيف من حدة هذه المشكلة من خلال سياسات سريعة تؤتي ثمارها في الأجل القصير، بالتزامن مع علاج المشكلة من خلال سياسات طويلة الأجل.
- توخي الحذر عند إتباع السياسات النقدية التوسعية أو زيادة الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة، لما لهذه السياسات من آثار تضخمية تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وضعف ثقة الأفراد بها وهروب رؤوس الأموال للخارج، وعدم تدفق الاستثمارات الأجنبية للداخل، مما يؤثر بالسلب على معدلات الإستثمار ويزيد من البطالة، ويفاقم من مشكلة التفاوت الطبقي، والمحصلة في النهاية زعزعة الأمن والاستقرار السياسي بالبلاد.
- التحول التدريجي نحو الديمقراطية، حيث أن الديمقراطية تحتاج إلى تراكم معرفي وممارسات عملية، تتحول مع الزمن إلى تجربة ذاتية نابعة من البيئة الاجتماعية التي تولد فيها. وهذا يستلزم على المدى الطويل

تطوير منظومة القيم والأفكار السائدة في المجتمع، والداعمة لثقافة الديمقراطية، مثل التسامح والحوار واحترام آراء الآخرين. أما على المدى القصير، فيجب تأهيل المواطنين بدول الدراسة على ممارسة الديمقراطية وزيادة وعيهم السياسي من خلال تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، وذلك بمساعدة الأحزاب السياسية والإعلام. حيث أن الديمقراطية في دول الدراسة لم تنضج بعد، ومن ثم فإن زيادة مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات السياسية سيؤدي في البداية إلى تعميق عدم الاستقرار السياسي، إلى أن تصل الدولة إلى درجة من الديمقراطية التي تمكن مواطنيها من التعبير عن أرائهم ووجهات نظرهم من خلال الصناديق وليس الإحتجاجات والإضرابات وزعزعة الاستقرار السياسي.

٧-٣: الدراسات المستقبلية

توصي الدراسة بمزيد من الدراسات المستقبلية في موضوع البحث وبخاصة التي تركز على النقاط التالية:

- تطوير المزيد من المقاييس والمؤشرات المعبرة عن الاستقرار السياسي بجوانبه المختلفة، إذ أن ذلك يعتبر أمراً ضرورياً للتوصل إلى نتائج أكثر دقة بشأن العلاقة بين المتغيرين.
- تحليل وقياس أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في مجموعات مختلفة من الدول؛ كمجموعة الدول النامية ومجموعة أخرى من الدول المتقدمة بإستخدام نفس المتغيرات ونفس منهج القياس. وذلك لإستنتاج الفرق في النتائج الناتج عن مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول المختلفة.
- اجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول النامية، فهل تسبب التنمية الاقتصادية بمؤشراتها المختلفة الاستقرار السياسي أم أن الاستقرار

السياسي هو الذي يسبب التنمية الاقتصادية، أم أن العلاقة بينهما ثنائية الإتجاه.

٨. المراجع

- **Alesina, A., Ozler, S., Roubini, N. and Swagel P. (1996), 'Political instability and economic growth', *Journal of Economic Growth*, 1(2): 189-211.**
- **Annett, A. (2000), 'Social fractionalization, political instability, and the size of government', *IMF WorkingPaper No. 82*, Washington DC, International Monetary Fund.**
- **Barro, R. (1991), 'Economic growth in a cross section of countries', *Quarterly Journal of Economics*, 106: 407-444.**
- **Binder, M. and Offermanns, C.J. (2007), 'International Investment Positions and Exchange Rate Dynamics: A Dynamic Panel Analysis', Discussion Paper Series 1: *Economic Studies* No. 23, Deutsche Bundesbank.**
- **Blanco, L. and Grier, R. (٢٠٠٩), 'Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America', *Journal of Development Studies*, 45 (1): 76 - 95.**
- **Blomberg, B. and Hess, G. (2002), 'The temporal links between conflict and economic activity', *Journal ofConflict Resolution*, 46(1): 74-90.**
- **Booth, J. (1991), 'Socio-economic and political roots of national revolts in Central America', *Latin AmericanResearch Review*, 26(1): 33-73.**
- **Brada, J. C.; Kutan, A. M. and Yigit, T. M. (2004), 'The Effects of Transition andPolitical Instability on Foreign Direct Investment Inflows: Central Europe andthe Balkans', *William Davidson Institute at the University of MichiganBusiness School.***
- **Breitung, J. (2000), 'The Local Power of Some Unit Root Tests for Panel Data', in: B. Baltagi (ed.), Nonstationary**

Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels, *Advances in Econometrics*, 15, JAI: Amsterdam: 161-178.

- Campos, N. F., Nugent, J. B. and Robinson, J. A. (1999), 'Can PoliticalInstability be Good for Growth? The Case of the Middle East and NorthAfrica', *Department of Economics*, University of Southern California.
- Campos, N.F. and Nugent, J.B. (2000), 'Who is Afraid of Political Instability', *Journal of Development Economics*, 67: 157-172.
- Choi, I. (2001), 'Unit Root Tests for Panel Data', *Journal of International Money and Finance*, Vol.20: 249-272.
- Collier, P. and Hoeffler, A. (2004), 'Greed and grievance in civil war', *Oxford Economic Papers*, 56(4): 563–595.
- Cuzan, A., Moussalli, S. and Bundrick, C. (1988), 'Fiscal expansion and political instability in the Iberic–Latin region', *Public Choice*, 59(3): 225–238.
- De Haan, J. and Siermann, C.L.J. (1996), 'Political Instability, Freedom and Economic Growth: Some Further Evidence', *Economic Development and Cultural Change*, (44)2: 339- 350.
- Ellingsen, T. (2000), 'Colorful community or ethnic witches' brew? Multiethnicity and domestic conflictduring and after the Cold War', *Journal of Conflict Resolution*, 44(2): 228–249.
- Farr, W.K., Lord, R.A. and Wolfenbarger, J.L. (1998), 'Economic freedom, political freedom, and economic wellbeing: A causality analysis', *Cato Journal*, 18: 247-262.
- Feng, Y. (1997), 'Democracy, political stability and economic growth', *British Journal of Political Science*, 27(3): 391- 418.
- Goldstone, J., Bates, R., Gurr, T., Marshall, M., Ulfelder, J., and Woodward, M. (2004), 'It's all about State Structure: New Findings on Revolutionary Origins', *Homo Oeconomicus*, 21: 429-455.

- Heo, U.k. and Tan, A. C. (2001), 'Democracy and Economic Growth: A Causal Analysis',*Comparative Politics*, 33(4): 463-473.
- Herman E.(2010),'Inflation and Unemployment in the Romanian Economy', *Annals of the University of Petroşani*, Economics, Performance and excellence in postdoctoral research in Romanian economics science domain: 157-170.
- Huntington, S. (1968),*Political Order in Changing Societies*, Yale University Press: New Haven, COM.
- Im, K.S., Pesaran, M.H. and Shin, Y. (1997), 'Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels', substantially revised version of Department of Applied Economics (DAE) Working Paper No. 9526, Cambridge University (1995).
- Kirmanoglu H. (2003), 'Political Freedom and Economic Well-Being: A Causality Analysis', *International Conference on Policy Modeling*, Istanbul, Turkey.
- Lamartina, S. and Zaghini, A. (2008), 'Increasing Public Expenditures: Wagner's Law in OECD Countries', *CFS Working Paper Series*.
- Levin, A., Lin, C.F. and Chu, C.J. (2002), 'Unit Root Tests in Panel Data: Asymptotic and Finite-Sample Properties', *Journal of Econometrics*, 108: 1-24.
- Levine, R., Renelt, D. (1992), 'A sensitivity analysis of cross-country growth regressions', *American Economic Review*, 82: 942- 963.
- Londregan, J., and Poole, K. (1990), 'Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power', *World Politics*, 42 (2): 151-183.
- Maddala, G.S. and Wu, S. (1999), 'A Comparative Study of Unit Root Tests with Panel Data and a New Simple Test', *Oxford Bulletin Of Economics And Statistics*, Special Issue: 1-22.
- Mauro, P. (1995), 'Corruption and Growth', *The Quarterly Journal of Economics*, 110(3): 681-712.

- McGuire, M.C. and Olson, M. (1996), 'The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force', *Journal of Economic Literature*, 1996.
- Okun, A. M. (1962), 'Potential GNP: Its measurement and significance, In Proceedings of the Business and Economic Statistics Section',*American Statistical Association*: 98-104.
- Olson, M. (1991), 'Autocracy, Democracy, and Prosperity', in Richard Zeckhauser, ed., Strategy and Choice.
- Paldam, M. (1987), 'Inflation and Political Instability in Eight Latin American Countries 1946–83', *Public Choice*, 52(2): 143-68.
- Paldam, M. (1987), 'Inflation and political instability in eight Latin American countries 1946–83', *Public Choice*, 52(2): 143-168.
- Paldam, M. (1998), 'Does Economic Growth Lead to Political Stability?', In The Political Dimension of Economic Growth, Palgrave Macmillan UK: 171-190.
- Parsa, M. (2003), 'Will democratization and globalization make revolutions obsolete?' in: J. Foran (ed.) The Future of Revolutions, Rethinking Radical Change in the Age of Globalization (New York: Zed Books): 73–82.
- Pennar, K., Robert B., Dave L., John R., and Glenn S. (1993), 'Is Democracy Bad for Growth?',*Business Week*, 7: 84-88.
- Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith R.J. (1999), 'Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels', *Journal of the American Statistical Association*, 94(446): 621-634.
- Schneider, F. and Frey, B.S. (1985), 'Economic and political determinants of foreign direct investment', *World Development*, 13: 161- 175.
- Tan, Z. (2006), 'Regression and Weighting Methods for Causal Inference Using Instrumental Variables', *Journal of the American Statistical Association*, 101: 1607-1618.

- The Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) (2014), Website, Misr Intranet.
- World Bank (2015), *The Worldwide Governance Indicators (WGI)*, <http://info.worldbank.org /governance/wgi/index.aspx#home>
- World Bank (2014),*World Development Indicators (WDI)*, Economic and Social Data Service (ESDS) International, (Mimas) University of Manchester.
- World Bank$_a$ (2011), *The Worldwide Governance Indicators (WGI)*, http://info.worldbank.org/ governance/ wgi/index.asp.
- World Bank$_b$ (2011), *The Worldwide Governance Indicators (WGI)*, http://info.worldbank.org/governance /wgi/resources.htm.
- Zablotsky, E.E. (1996), 'Political Stability and Economic Growth, A two way relation' Universidad del CEMA, *CEMA Working Papers*: 109.
- Zureiqat, H. M. (2005), 'Political Instability and Economic Performance: A Panel Data Analysis', *Award Winning Economics Papers*, Paper 1.

٩. الملحق الإحصائي

جدول رقم (١) مفترات التباطؤ لمتغيرات النموذج الأول
(PS, GDPP, UN, INF, DEM)

٣ فترات تباطؤ		فترتين تباطؤ		فترة تباطؤ واحدة		
AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC	المتغير
0.833	1.392	0.694	1.065	0.790	0.986	PS
-3.821	-3.262	-3.997	-3.626	-3.854	-3.658	GDPP
-1.758	-1.200	-1.883	-1.512	-1.963	-1.767	UN
1.245	1.804	1.132	1.503	1.436	1.632	INF
0.415	0.974	0.275	0.646	0.161	0.357	DEM

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج EViews.

جدول رقم (٢)فترات التباطؤ لمتغيرات النموذج الثاني
(PS, GDPP, MIS, DEM)

٣ فترات تباطؤ		فترتين تباطؤ		فترة تباطؤ واحدة		
AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC	المتغير
0.821	1.223	0.771	1.039	0.830	0.974	PS
-0.778	-0.376	-0.787	-0.519	-0.710	-0.567	GDPP
-0.351	0.051	-0.371	-0.103	-0.335	-0.192	MIS
0.353	0.755	0.274	0.542	0.444	0.587	DEM

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج EViews.

جدول رقم (٣)م مصفوفة الإرتباط لمتغيرات نموذج (١)

DEM	INF	UN	GDPP	PS	المتغير
				1	PS
			1	0.675	GDPP
		1	0.448	-0.113	UN
	1	-0.219	-0.454	-0.468	INF
1	0.030	-0.476	-0.134	0.307	DEM

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج EViews.

جدول رقم (٤)م مصفوفة الإرتباط لمتغيرات نموذج (٢)

DEM	MIS	GDPP	PS	المتغير
			1	PS
		1	0.675	GDPP
	1	-0.297	-0.605	MIS
1	-0.380	-0.134	0.307	DEM

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج EViews.

ملخص البحث

أثر الأداء الاقتصادي على الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي

تعاني عديد من الدول العربية من عدم الاستقرار السياسي، الذي تمثل في سلسلة من الإحتجاجات تطورت إلى ما عرف بثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس لتتعاقب في مصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من دول المنطقة. بالرغم من تبني معظم هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات إلا أن هذه البرامج لم تنجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما اتسم النمو المحقق بأنه نمواً بلا تنمية أدى إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة، مما أثر سلباً بشكل أكثر حدة على محدودي الدخل، وعمق من حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أبناء الوطن الواحد. وكان لذلك أكبر الأثر على عدم الرضا العام من قبل معظم الأفراد مما أدى في النهاية إلى إندلاع الإحتجاجات التي تحولت إلى ثورات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي بمنطقة الثورات العربية وبخاصة في كل من: تونس ومصر وليبيا واليمن، فضلاً عن السودان. وذلك من خلال تحديد دور النمو الاقتصادي المحقق خلال العقدين السابقين، وارتفاع معدلي البطالة والتضخم، ومن ثم ارتفاع معدل البؤس الاقتصادي، فضلاً عن أثر مشاركة المواطنين في الحياة السياسية على الاستقرار السياسي بالمنطقة. لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث ببناء نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (CI/ECM)، بإستخدام اسلوب PMG لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي كمتغير تابع وكل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والديمقراطية في دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٣).

توضح نتائج القياس أن هناك توازن طويل الأجل بين الاستقرار السياسي من ناحية، وكل من النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والديمقراطية من ناحية أخرى. عند حدوث خلل أو عدم توازن بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، تحتاج المتغيرات إلى سنة ونصف تقريباً للعودة إلى التوازن من جديد. كما اثبتت النتائج أن النمو الاقتصادي بدول الدراسة لم ينجح خلال العقدين السابقين في تحقيق الاستقرار السياسي، بل أدى إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بمعدل أكبر. كما أن ارتفاع كل من معدلي البطالة والتضخم يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض الاستقرار السياسي بدول الدراسة. أخيراً تبين الدراسة أن زيادة معدل الديمقراطية في بلدان عانى مواطنيها من الديكتاتورية لفترات طويلة من الزمن يؤثر سلبياً على الاستقرار السياسي بالبلاد.

Abstract

The Effect of the Economic Performance of the Arab Spring Countries on the Political Stability

Most of the Arab countries suffer from the political instability; this is represented in a series of protests developed into what so called 'the Arab spring revolutions' which began in Tunisia followed by Egypt, Libya, Yemen, Syria and other Arab countries. Although most of these countries adopt economic reform programmes since the beginning of the 1990s, they failed to achieve high rate of economic growth. Instead this economic growth does not obtain economic development, and lead to an increase in the inflation rate and unemployment rate and therefore an increase in the inequality of income distribution among citizens.

The study aims to identify the main economic and political factors that significantly affect political

instability in Arab spring countries, especially Tunisia, Egypt, Libya, Yemen and Sudan over the period (1996-2013). This can be obtained through determining the significant effect of economic growth, inflation, unemployment, and democracy on the political instability in these countries. To achieve this goal, the co-integration and error correction model (CI/ECM) has been constructed, using pooled mean group approach (PMG) to estimate the long-run relation between political stability as a dependent variable and economic growth, inflation, unemployment, and democracy as explanatory variables in the Arab spring countries over the period (1996-2013).

The results of the estimation indicate that political stability is found to be co-integrated with its fundamental determinants at the 1% significance level, with a high adjustment speed toward the steady state equilibrium, reach 68%. Therefore, the short-run disequilibrium is corrected and all the variables reach new steady state equilibrium through only one year and half. The long-run results indicate that economic growth failed to achieve the political stability in the Arab spring countries over the last two decades. An increase in economic growth, inflation rate, unemployment rate, and level of democracy affect the political stability negatively in these countries over the period of the study.